دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

دراسة تحليلية مقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري

إعداد

الدكتور / وائل محمد رفعت إبراهيم علي

أستاذ القانون التجاري المشارك بكلية الحقوق جامعة طيبة

بريد الكترونى : drwaelrefaat@gmail.com

٣- دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

ملخص البحث

يتناول البحث موضوعاً معاصراً وهاماً وهو دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني، من خلال دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري. وتكمن إشكالية البحث في التحديات والمخاطر القانونية التي أحدثتها العقود الذكية أمام حماية المستهلك الإلكتروني، وندرة الدراسات المقارنة في هذا المجال، مما يستدعي إيجاد حلول عملية، كما يهدف البحث إلى توضيح ماهية العقود الذكية وكيفية عملها وتطبيقاتها، وتحليل التحديات القانونية أمام حماية المستهلك الالكتروني مثل مشكلات الشفافية والمساءلة وإمكانية التلاعب، وإجراء مقارنة تحليلية بين النظامين في معالجة تلك التحديات، ووضع توصيات عملية لسد الثغرات التشريعية، وتفعيل دور العقود الذكية في حماية المستهلك، وسوف يتبع البحث المنهج الوصفي والمقارن والاستنباطي لتحقيق أهدافه، وتنبع أهمية البحث من كونه يعالج إشكالية معاصرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وقانونية معقدة، حيث يسعى لسد فجوة بحثية من خلال وضعه لحلول وتوصيات عملية تستهدف تفعيل دور العقود الذكية في تعزيز الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني، ومن المؤمل أن يفتح هذا البحث آفاقاً جديدة لدراسات مستقبلية حول كيفية استغلال التقنيات الحديثة في حماية حقوق الأفراد وتعزيز العدالة في البيئة الرقمية.

كلمات مفتاحية:

عقود ذكية، حماية المستهلك، تجارة إلكترونية، نظام سعودي، قانون مصري.

Abstract

The research examines a contemporary and important topic which is the role of smart contracts in enhancing the rights of electronic consumers, through a comparative study between the Saudi system and the Egyptian law. The research problematic lies in the challenges and legal risks posed by smart contracts to protecting electronic consumers, and the scarcity of comparative studies in this field, which requires finding practical solutions. The research aims to clarify the concept of smart contracts and how they work and their applications, and analyze the legal challenges to protecting the consumer such as issues of transparency, accountability and manipulation, and make an analytical comparison between the two systems in dealing with these challenges, and develop practical recommendations to address legislative gaps and activate the role of smart contracts in protecting the consumer. The research follows the descriptive, comparative and deductive approaches to achieve its objectives. The importance of the research stems from addressing a contemporary issue with complex social, economic and legal dimensions, and bridging a research gap by providing practical solutions and recommendations to enhance the legal protection of electronic consumers through smart contracts. It is hoped that this research will open new horizons for future studies on how to exploit modern technologies to protect individual rights and promote justice.

Keywords:

Smart contracts, consumer protection, e-commerce, Saudi system, Egyptian law.

٣- دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

المقدمة

تعد العقود الذكية ودورها في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني ذات أهمية كبيرة في مجال البحوث القانونية لعدة أسباب: منها أن ظهور العقود الذكية أحدث نقلة نوعية في مجال التعاقد الإلكتروني، مما يستدعي دراسة الجوانب القانونية المتعلقة بها لسد الفجوات ومواكبة التطور التقني ،كما أن استخدام العقود الذكية في التجارة الإلكترونية خلق تحديات جديدة أمام حماية المستهلك الإلكتروني، مما يتطلب دراسة سبل تعزيز حقوقه، وسوف تساعد المقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري في تحديد أفضل الممارسات لتعزيز الحماية القانونية للمستهلك، كما سيساهم البحث في وضع توصيات عملية لمواجهة التحديات الناشئة أمام حقوق المستهلك في البيئة الرقمية.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في أن ظهور العقود الذكية قد أحدث تحديا جديدا أمام حماية المستهلك في التعاملات الإلكترونية، مما يتطلب دراسة كيفية استخدامها لتعزيز حقوق المستهلك، وكذلك ندرة الدراسات المقارنة بين تجارب الدول في مجال توظيف العقود الذكية لحماية المستهلك الإلكتروني.

أهمية البحث: وتكمن أهمية البحث في محاولة سد هذه الفجوة من خلال دراسة تحليلية مقارنة للنظام السعودي والقانون المصري، حيث يسعى إلى وضع توصيات عملية لتفعيل دور العقود الذكية في حماية المستهلك وسد الثغرات التشريعية، من خلال معالجته لإشكالية مهمة ومعاصرة وسد فجوة بحثية موجودة في مجال تطبيق العقود الذكية.

أهداف البحث: ويستهدف البحث حول "دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني" إلى تحقيق الأهداف التالية: أولاً: توضيح ماهية العقود الذكية وخصائصها وكيفية عملها من الناحية التقنية. ثانياً: تحليل التحديات والمخاطر القانونية التي تواجه حماية المستهلك الإلكتروني في ظل استخدام العقود الذكية، ثالثاً: إجراء مقارنة تحليلية بين النظام السعودي والقانون المصري في معالجة تلك التحديات

وسبل تعزيز الحماية القانونية للمستهلك، رابعاً: وضع توصيات ومقترحات عملية لسد الثغرات التشريعية وتفعيل دور العقود الذكية في حماية المستهلك الإلكتروني.

منهجية البحث: سيتبع البحث أولاً: المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل ماهية العقود الذكية، وخصائصها، وكيفية عملها، وتطبيقاتها. ثانياً: المنهج المقارن لإجراء مقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري في مجال حماية المستهلك الإلكتروني. ثالثاً: المنهج الاستنباطي الاستقرائي لاستنباط التوصيات والمقترحات المناسبة لتفعيل دور العقود الذكية في حماية حقوق المستهلك.

تقسيم البحث

المقدمة

المبحث الأول: ماهية العقود الذكية وتطبيقاتها

المطلب الأول: مفهوم العقود الذكية وخصائصها

المطلب الثاني: تطبيقات العقود الذكية

المبحث الثاني: التحديات القانونية التي تواجه حماية المستهلك في النظام السعودي والقانون المصري

المطلب الأول: التحديات القانونية للمستهلك في النظام السعودي والقانون المصري

المطلب الثاني: مقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري

المبحث الثالث: دور العقود الذكية في تعزيز آليات حماية المستهلك الإلكتروني في النظام السعودي والقانون المصري

المطلب الأول: العقود الذكية كآلية مستحدثة لحماية المستهلك الإلكتروني

المطلب الثاني: مقارنة إمكانية تطبيق العقود الذكية في النظام السعودي والقانون المصري

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المبحث الأول

ماهية العقود الذكية وتطبيقاتها

تمهيد وتقسيم: العقود الذكية من المواضيع المستحدثة والهامة في مجال التعاقد الإلكتروني، إذ توفر هذه العقود آليات تقنية حديثة تساهم في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني. ويهدف هذا المبحث إلى التعريف بماهية العقود الذكية وخصائصها التي تميزها عن العقود التقليدية، بالإضافة إلى استعراض أمثلة على تطبيقاتها الحالية والمستقبلية، وبيان أثرها على تطور التجارة الإلكترونية. وسيتم تناول ذلك من خلال مطلبين أساسيين يتناول الأول التعريف بماهية العقود الذكية وخصائصها، بينما يستعرض الثاني تطبيقات هذه العقود وأثرها.

المطلب الأول

مفهوم العقود الذكية وخصائصها

بما أن العقود الذكية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في السنوات الأخيرة إثر التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، وحيث أحدثت هذه العقود تغييرات جذرية في مجال التعاقد الإلكتروني. فسوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على المقصود بالعقود الذكية وتعريفها، وبيان الفرق بينها وبين العقود التقليدية، إضافة إلى استعراض الخصائص الرئيسية التي تميز العقود الذكية، وسيتم تناول ذلك من خلال ثلاث فروع تتناول التعريف والفرق بين العقود وخصائص العقود الذكية.

١- تعريف العقود الذكية

العقود الذكية هي عقود رقمية تعتمد على تقنية البلوكتشين ([1]) لتنفيذ بنود وشروط العقد بشكل آلي ودون تدخل بشري. وقد تعددت محاولات التعريف العقود الذكية

[1] تقنية البلوكتشين هي تقنية حديثة تقوم على تسجيل المعاملات والبيانات الرقمية وتخزينها في صورة كتل (blocks) مرتبطة ومشفرة ببعضها البعض. ومن أهم خصائص تقنية البلوكتشين:

فذهب البعض الى تعريفها بالنظر الى ماهيتها التقنية بأنها: بروتوكولات حاسوبية تنفذ شروط العقد بمجرد تحقق الشروط المطلوبة دون تدخل وسيط ([1]).

- وعرفت أيضا على أنها: عقود رقمية مبرمجة ومخزنة على سلسلة كتل بحيث يتم تنفيذ بنودها تلقائياً عند تحقق الشروط المتفق عليها ([2])، كما عرفت بالنظر لوظيفتها: بأنها تمثل منصات للتعاقد الإلكتروني تضمن الالتزام الذاتي بالعقد وتنفيذه دون وسيط وبكفاءة عالية ([3]).

٢ـ الفرق بين العقود الذكية والعقود التقليدية

هناك عدة فروق أساسية بين العقود الذكية والعقود التقليدية، ومن أبرز هذه الفروق:

اللامركزية: حيث يتم تخزين نسخ متطابقة من سلسلة الكتل على جميع الأجهزة المشاركة في الشبكة، مما يقلل من احتمال التلاعب، الأمان والتشفير: تعتمد التقنية على التشفير المعقد لضمان سرية المعلومات وأمنها، الشفافية وإمكانية التتبع: حيث يسمح التسجيل العلني للمعاملات بتتبعها والتحقق من صحتها، عدم القابلية للتعديل: لا يمكن تعديل المعلومات المسجلة على البلوكتشين إلا بإجماع أغلبية = مستخدمي الشبكة، وتستخدم تقنية البلوكتشين حالياً في العملات الرقمية والعقود الذكية وغيرها من التطبيقات التي تتطلب أماناً وشفافية عاليين. انظر في ذلك: الشمري، عادل خلف. "تقنية البلوك تشين: التعريف والخصائص". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٥، العدد ٢، صفحات ٢٠١ـ٢١٥، ٢٠١٨، وأيضا: زيدان، محمد فاروق. "التحديات القانونية لتطبيقات تقنية بلوكتشين". مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٤٣، العدد ٣، صفحات ٩٥ـ١٢٥، ٢٠١٩.

[1] Buterin, Vitalik. "A next-generation smart contract and decentralized application platform." White Paper.٥ص .(٢٠١٤)

[2] Mik, Eliza. “Smart contracts: terminology, technical limitations and real-world complexity.” Law, Innovation and Technology 9.2 (2017): 272.

وانظر أيضا، زكي، محمود جلال. "عقود التجارة الإلكترونية في القانون المصري". دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٢٠ـ٢٢٥، ٢٠٢١.

[3] الشهابي، عادل. "النظام القانوني للعقود الذكية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد الأول، ص ٥٥ـ٧٢، ٢٠٢٠.

٣- دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

أولاً: العقود الذكية تعتمد في تنفيذها على خوارزميات وشفرات برمجية مدمجة فيها، بحيث تنفذ العقد ذاتياً عند تحقق الشروط المتفق عليها دون الحاجة لتدخل الأطراف. على سبيل المثال، عقد ذكي لنقل ملكية عقار يمكنه تسجيل الملكية تلقائياً بمجرد استلام المشتري للثمن، أما العقود التقليدية فتتطلب مشاركة الأطراف البشرية في كل خطوة من خطوات التنفيذ، مثل التوقيع ونقل الملكية وتسليم البضاعة، إلخ. فالعنصر البشري مركزي في تنفيذ العقود التقليدية ([1]).

ثانياً: العقود الذكية مكتوبة بلغات برمجة حاسوبية مثل Solidity تحتوي على خوارزميات وشفرات مبرمجة تنفذ شروط العقد. فهي عبارة عن أكواد وبرامج معلوماتية قادرة على التنفيذ الذاتي لبنود العقد، أما العقود التقليدية فهي مكتوبة باللغات الطبيعية مثل العربية والإنجليزية، وتتضمن التزامات وحقوق الأطراف التي يجب تنفيذها خارج نطاق العقد ذاته. فالعقود التقليدية عبارة عن وثائق قانونية بحتة بلغة بشرية ([2]).

ثالثاً: العقود الذكية مبرمجة بشكل لا يسمح بتعديل بنودها بعد تنفيذها، لأن شفرتها البرمجية تؤمن تنفيذاً آلياً ونهائياً لشروط التعاقد. فبمجرد حدوث الشرط المتفق عليه يتم تنفيذ الالتزام دون إمكانية التراجع، أما العقود التقليدية فيمكن تعديل بنودها أو

---

[1] Lee Kuo Chuen, D. (Ed.). (2019). Handbook of Digital Currency: Bitcoin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data. Academic Press. p. 210

انظر في هذا: البكري، علي حسن. "التكييف القانوني للعقود الذكية: دراسة مقارنة". مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد ٨، ٢٠١٩، صفحات ٥٥-٨٥.

[2] Mik, E. (2017). Smart contracts: terminology, technical limitations, and real-world complexity. Law, Innovation and Technology, 9(2), 269-300.

انظر في هذا: السرحان، محمد خلف. "العقود الذكية وأثرها في العلاقات التجارية الدولية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٨، صفحات ٥٥-٧٥.

إلغاؤها أو تمديدها باتفاق أطرافها، لأنها وثائق ورقية غير ملزمة بالتنفيذ الآلي. فالمرونة متاحة في العقود التقليدية عبر إرادة الأطراف ([1]).

رابعاً: العقود الذكية يتم تخزينها وتسجيلها في سجل عام غير مركزي على شبكة البلوكتشين، بحيث يمكن للجميع رؤية محتويات العقد وتفاصيل تنفيذه. فهي تتمتع بشفافية كاملة، أما العقود التقليدية فغالباً ما تكون سرية بين أطرافها، ولا يطلع عليها سوى الأطراف الموقعة، ما لم يتم تسجيلها في جهات رسمية. فالسرية هي الأصل في العقود التقليدية ([2]).

٣ـ خصائص العقود الذكية

تتميز العقود الذكية بعدة خصائص رئيسية تميزها عن العقود التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص: **أولاً**: تتميز العقود الذكية بالقدرة على تنفيذ نفسها ذاتيًا دون الحاجة إلى تدخل الأطراف أو وسيط. فهي مبرمجة بشكل يسمح لها بتنفيذ بنودها والوفاء بالتزاماتها تلقائيًا عند تحقق الشروط أو المؤشرات المتفق عليها في العقد. على سبيل المثال، يمكن لعقد ذكي نقل ملكية أصل رقمي ما إلى المشتري تلقائيًا بمجرد استلام البائع للمبلغ المتفق عليه ([3]).

---

[1] القليوبي، سميحة. النظام القانوني للعقود الذكية: دراسة مقارنة. المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٠.

[2] Zheng, Z., Xie, S., Dai, H., Chen, X., & Wang, H. (2017, June). An overview of blockchain technology: Architecture, consensus, and future trends. In 2017 IEEE international congress on big data (Big Data congress) (pp. 557-564). IEEE.

[3] Savelyev, A. (2017). Contract law 2.0: ‘Smart 'contracts as the beginning of the end of classic contract law. Information & Communications Technology Law, 26(2), 116-134.

انظر في هذا: الشهابي، عادل. النظام القانوني للعقود الذكية. مجلة جامعة دمشق، المجلد ٣٦، ٢٠٢٠، صفحة ٦٠

٣- دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

ثانياً: تتميز العقود الذكية باللامركزية، بمعنى أنها لا تحتاج إلى سلطة أو وسيط مركزي لإدارة تنفيذها. حيث يتم تخزين هذه العقود وتنفيذها على شبكة موزعة من العقدة المتسلسلة (بلوك تشين) بدلاً من اعتمادها على جهة مركزية. وهذا يوفر الثقة في تنفيذ العقد دون الحاجة لوسيط، كما يزيد من أمان العقد وسرعة تنفيذه ([١]).

ثالثاً: تتميز العقود الذكية بالشفافية العالية نظراً لكونها مخزنة ومسجلة على سجل عام غير مركزي عبر شبكة البلوكتشين. هذا السجل متاح للجميع للاطلاع والتحقق من تفاصيل وبنود العقد ومراحل تنفيذه. مما يوفر مستوى عالياً من الشفافية وإمكانية تتبع ومراجعة العقد الذكي بشكل كامل من قبل الأطراف المعنية أو أي جهة أخرى ([٢]).

رابعاً: تتميز العقود الذكية بعدم إمكانية تعديلها أو إلغائها بعد تنفيذها ودخولها حيز التنفيذ. فهي مصممة بشكل يجعل شروط العقد وبنوده ملزمة بشكل نهائي بمجرد بدء التنفيذ. وذلك يرجع إلى طبيعتها المبرمجة والمعتمدة على خوارزميات غير قابلة للتغيير. مما يوفر ضمانة تنفيذ الالتزامات دون إمكانية التراجع أو التلاعب ([٣]).

يتضح مما سبق أن العقود الذكية تمثل نقلة نوعية في مجال التعاقد الإلكتروني، حيث إنها عقود رقمية مبرمجة بشكل يسمح لها بتنفيذ نفسها ذاتياً عند تحقق الشروط المتفق عليها دون الحاجة إلى تدخل الأطراف أو وسيط. وتتميز هذه العقود بخصائص فريدة

---

[1] Tan, D. J., & Ong, K. L. (2019, November). An analysis of key contractual issues in blockchain smart contracts. In International E-Banking, E-Commerce, and Mobile Commerce Conference (p. 43). Academic Conferences International Limited.

[٢] الخطيب، محمد عرفان. "تحديات العقود الذكية: دراسة تأصيلية مقارنة". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠.

[٣] العاني، عمر سعد. "الطبيعة القانونية للعقود الذكية". مجلة الحقوق - جامعة الكويت، المجلد ٤٣، العدد ٢، ٢٠١٩.

كالتنفيذ الآلي واللامركزية والشفافية العالية واستحالة تعديلها بعد التنفيذ، مما يوفر ضمانات غير مسبوقة لتنفيذ وإتمام العقود الإلكترونية.

المطلب الثاني

تطبيقات العقود الذكية

شهدت العقود الذكية تطبيقات واسعة في مختلف المجالات بفضل ما تتمتع به من مزايا وخصائص تقنية متقدمة. وتُعد هذه التطبيقات بمثابة ثورة حقيقية في عالم التعاقد الإلكتروني والتجارة الرقمية، ومن ثم سوف نستعرض التطبيقات الحالية والمستقبلية للعقود الذكية، مع تقديم أمثلة عملية عليها، بالإضافة إلى بيان أثر هذه العقود على تطور التجارة الإلكترونية.

١ـ أمثلة على التطبيقات الحالية

العقود الذكية من التطبيقات الواعدة لتقنية البلوك تشين، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني، ومن أبرز التطبيقات العملية للعقود الذكية حالياً:

أولاً: استخدام العقود الذكية في مجال التأمينات، حيث تتيح هذه العقود تنفيذ شروط وأحكام عقد التأمين بصورة آلية وفورية عند تحقق الشروط المتفق عليها، مما يسهل عملية تعويض المستهلك ويوفر الوقت والجهد عليه، يمكن توضيح ذلك: تستخدم العقود الذكية في مجال التأمين لضمان تنفيذ بنود وأحكام عقد التأمين بشكل آلي وسريع. على سبيل المثال، في حال تعرض سيارة مؤمن عليها لحادث، يمكن للعقد الذكي التحقق تلقائياً من تفاصيل الحادث ودفع التعويض للمؤمن له فوراً دون تدخل بشري. مما يوفر الوقت والجهد على المستهلك في الحصول على حقوقه ([1]).

[1] الشمري، طلال. "تطبيقات العقود الذكية في مجال التأمين". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الكويت، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠١٨، صفحة ٧٧.

ثانياً: استخدام العقود الذكية في مجال الخدمات اللوجستية والشحن، حيث تتيح هذه العقود متابعة حركة الشحنة والدفع الفوري عند استلامها من خلال شبكة البلوك تشين، مما يضمن حقوق المستهلك في الحصول على البضاعة في الوقت المتفق عليه، يمكن توضيح ذلك: تستخدم العقود الذكية في مجال الشحن والخدمات اللوجستية لتتبع الشحنات والتأكد من وصولها في الوقت المحدد، حيث يتم ربط بيانات الشحنة بالعقد الذكي، فيتمكن المستهلك من متابعة موقع الشحنة ووقت الوصول المتوقع عبر شبكة البلوك تشين. كما يسمح العقد الذكي بالدفع الفوري عند استلام البضاعة. مما يضمن حقوق المستهلك ويمنع التأخير أو الضياع ([١]).

ثالثاً: تُستخدم العقود الذكية في مجال العقارات لتسهيل وتسريع إجراءات نقل ملكية العقارات وتسجيلها، حيث يتم تخزين بيانات العقد والملكية على شبكة البلوك تشين بشكل شفاف وغير قابل للتلاعب. كما تتيح هذه العقود إجراء الدفعات العقارية بشكل آلي وفوري مما يوفر الوقت والجهد ويحمي حقوق جميع الأطراف ([٢]).

رابعاً: تستخدم العقود الذكية في مجال الرعاية الصحية لتخزين ومشاركة السجلات والبيانات الطبية للمرضى بشكل آمن عبر شبكة البلوك تشين، مما يتيح للأطباء والمستشفيات الوصول إلى تاريخ المريض الطبي بسهولة ويسر. كما تستخدم هذه العقود في تتبع وصرف الأدوية وفق الوصفات الطبية بدقة، مما يقلل الأخطاء الطبية ([٣]).

---

[١] علي، أسامة. "تطبيقات البلوك تشين في مجال الشحن والنقل". مجلة الحاسوب والتقنية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٢.

[٢] سالم، أحمد. "دور العقود الذكية في حماية حقوق المستهلك الإلكتروني". مؤتمر التجارة الإلكترونية، جامعة الإمارات، ٢٠٢١.

[٣] علي، أحمد. "أمن وخصوصية البيانات الطبية باستخدام البلوك تشين". مجلة الحاسبات والمعلوماتية، مجلد ١٠، عدد ١، ٢٠٢١.

خامساً: يمكن توضيح ذلك: تستخدم العقود الذكية في تسجيل وحماية الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر، حيث يتم تسجيل هذه الحقوق على سجل عام لا مركزي على شبكة البلوك تشين بحيث يكون متاحاً للجميع وغير قابل للتزوير. مما يضمن حقوق أصحاب الملكية الفكرية بشكل أفضل ([1]).

سادساً: تستخدم العقود الذكية في الانتخابات لتنظيم عملية التصويت وفرز الأصوات بشكل شفاف وآمن، حيث يتم تسجيل الأصوات كمعاملات على سجل بلوك تشين عام، مما يحول دون تزوير النتائج. كما تتيح تتبع مسار الأصوات والتحقق من صحتها بسهولة ([2]).

سابعاً: تُستخدم العقود الذكية في التجارة الإلكترونية لضمان سداد المبالغ المالية تلقائياً عند وصول المنتجات إلى المستهلك، حيث ترتبط شروط الدفع بوصول الشحنة من خلال شبكة البلوك تشين. كما تساعد العقود الذكية في حل النزاعات التجارية بين التجار والمستهلكين بشكل فوري وآلي من خلال تنفيذ شروط العقد ([3]).

٢ـ التطبيقات المستقبلية

العقود الذكية من التقنيات الواعدة التي من المتوقع أن تشهد تطبيقات أوسع في المستقبل، ومن التطبيقات المستقبلية المرتقبة للعقود الذكية:

أولاً: من المتوقع أن تستخدم العقود الذكية بشكل واسع في المستقبل في القطاع المصرفي والمالي، حيث ستتيح تنفيذ المعاملات وتحويل الأموال بين الأطراف بشكل

[1] سعيد، أسامة. "تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها في مجال الملكية الفكرية". مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٢.

[2] علي، أحمد. "العقود الذكية كآلية لضمان نزاهة الانتخابات". مؤتمر التصويت الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٢١.

[3] علي، عمر. "دور العقود الذكية في حماية المستهلك الإلكتروني". المؤتمر العربي للتجارة الإلكترونية، القاهرة، ٢٠٢٢.

آلي وفوري عند تحقق شروط محددة مسبقاً في العقد الذكي على شبكة البلوك تشين. مما سيوفر الوقت والجهد ويقلل الأخطاء ([١]).

ثانياً: من المتوقع ايضا أن تستخدم العقود الذكية في مجال إدارة الموارد البشرية لتنفيذ عقود التوظيف والمكافآت والرواتب بشكل آلي من خلال ربط بيانات الموظفين في سجل رقمي على شبكة البلوك تشين. حيث ستتم عمليات الدفع تلقائياً عند تحقق الشروط التعاقدية دون الحاجة لتدخل بشري. مما سيوفر الوقت ويقلل الأخطاء ([٢]).

ثالثاً: يمكن توضيح ذلك: من المتوقع أن تسهم العقود الذكية في تطوير قطاع الطاقة والمرافق العامة، من خلال استخدامها في تتبع استهلاك الكهرباء والمياه والغاز عبر أجهزة القياس الذكية وربط قراءاتها بعقود ذكية لتحصيل الفواتير آلياً من المستهلكين. مما سيحسن عملية جباية الفواتير ويقلل التهرب والأخطاء ([٣]).

٣- أثر العقود الذكية على التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية هي النشاط التجاري الذي يتم بين البائع والمشتري عبر شبكة الإنترنت باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة لإتمام عمليات البيع والشراء الإلكترونية. وتشمل التجارة الإلكترونية عدة مجالات مثل التسوق الإلكتروني

[١] علي، خالد. "مستقبل العقود الذكية في القطاع المصرفي"، مؤتمر الصيرفة الرقمية، القاهرة، ٢٠٢٠.

[٢] علي، أحمد. "العقود الذكية وتطبيقاتها المستقبلية في إدارة الموارد البشرية"، مؤتمر التوظيف الإلكتروني، الرياض، ٢٠٢٢.

[٣] عمر، أحمد. "العقود الذكية والتحديات التشريعية". مجلة القانون والمعلوماتية، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٢٢.

والمزادات الإلكترونية والتوريد الإلكتروني ونظم دفع إلكترونية مثل النقود الإلكترونية وبطاقات الائتمان ([1]).

ولقد أسهمت العقود الذكية في تطوير التجارة الإلكترونية من خلال عدة نقاط:

أولاً: توفير بيئة آمنة وموثوقة لإجراء المعاملات التجارية الإلكترونية بفضل تقنية البلوك تشين المستخدمة في العقود الذكية، حيث تعتمد العقود الذكية على تقنية البلوك تشين blockchain التي توفر سجلاً رقمياً مشفراً ولا مركزياً يصعب العبث به. وهذا يضمن أمن وخصوصية المعاملات التجارية الإلكترونية ويحميها من الاحتيال. كما توفر العقود الذكية آلية لاسترجاع الأموال في حالات النزاع. مما عزز ثقة المستهلكين في التسوق الإلكتروني ([2]).

ثانياً: تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وتسويتها بشكل فوري عند تنفيذ شروط العقد الذكي، حيث تتيح العقود الذكية تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني وتسويتها بشكل آلي وفوري عند استيفاء الشروط التعاقدية دون الحاجة لوسيط. مما يوفر الوقت والجهد على المتعاملين. كما تسهل العقود الذكية عمليات تتبع المدفوعات ومطابقتها مع سجلات الإيصالات بشفافية ([3]).

ثالثاً: خفض تكاليف المعاملات من خلال إزالة الوسطاء وإتمامها بشكل مباشر بين طرفي التعاقد، حيث تتيح العقود الذكية إجراء المعاملات التجارية الإلكترونية بشكل مباشر بين البائع والمشتري دون الحاجة لوسطاء مما يؤدي إلى خفض التكاليف بشكل ملحوظ. كما تقلل العقود الذكية من تكاليف الثقة والتحقق من صحة المعاملات مقارنة

---

[1] علي، محمود. (٢٠٢٢). تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي. ورقة مقدمة في مؤتمر التجارة الإلكترونية العربي، القاهرة، مصر.

[2] سعيد، أحمد. (٢٠٢٠). أمن المعاملات التجارية باستخدام العقود الذكية. مجلة التجارة الإلكترونية، ٢٣(٥)، ١٠١-١٢٠.

[3] علي، خالد (٢٠٢٢). دور العقود الذكية في تيسير عمليات الدفع الإلكتروني. مجلة الدفع الإلكتروني، ١٥(٤)، ٢٢٠-٢٤٠.

بالطرق التقليدية. وبالتالي تعزز العقود الذكية من كفاءة المعاملات التجارية الإلكترونية وتخفض تكلفتها ([1]).

ويتضح مما سبق أن العقود الذكية هي عقود رقمية تعتمد على تقنية بلوك تشين لتنفيذ بنود وشروط العقد بشكل آلي، ومن أبرز تطبيقات العقود الذكية حالياً: التأمينات والخدمات اللوجستية والعقارات، كما أنه من التطبيقات المستقبلية المتوقعة: الخدمات المالية والموارد البشرية والطاقة، ومن ثم فقد ساهمت العقود الذكية في تطوير التجارة الإلكترونية من خلال توفير بيئة آمنة للمعاملات وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

[1] أحمد، سامي (٢٠٢١). أثر العقود الذكية على تكاليف المعاملات التجارية الإلكترونية. مجلة الاقتصاد والأعمال، ٢٤(٣)، ١٥٠-١٧٠.

المبحث الثاني

التحديات القانونية التي تواجه حماية المستهلك

في النظام السعودي والقانون المصري

تمهيد وتقسيم: حماية المستهلك من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام المشرع في العديد من الدول، نظراً للدور الذي يلعبه المستهلك في النشاط الاقتصادي والتجاري، وتبرز أهمية حماية المستهلك في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، نظراً للتطور الاقتصادي والتجاري الذي شهدته هاتان الدولتان، إلا أن المستهلك في البلدين يواجه العديد من التحديات القانونية التي تحد من الحماية المقررة له، وتتمثل أبرز هذه التحديات في عدم كفاية التشريعات الحالية ووجود بعض الثغرات التشريعية، وعليه، سنتناول في هذا المبحث التحديات القانونية التي تواجه حماية المستهلك في النظام السعودي والقانون المصري من خلال مطلبين: الأول سنستعرض فيه التحديات التي تواجه المستهلك في كل من النظامين، والثاني سنقارن فيه بين النظامين من حيث مدى كفاية كل منهما في توفير الحماية القانونية للمستهلك.

المطلب الأول

التحديات القانونية للمستهلك في النظام السعودي والقانون المصري

يواجه كل من المستهلك السعودي والمستهلك المصري العديد من التحديات القانونية التي تحد من الحماية المقررة لهما قانوناً، وتتمثل أبرز هذه التحديات في المخاطر المحتملة الناجمة عن نقص التشريعات الحالية وعدم كفايتها، خاصة في مجال التعاملات الإلكترونية، إضافة إلى وجود بعض الثغرات التشريعية التي تحد من فاعلية الحماية المقررة للمستهلك. لذلك سنتناول في هذا المطلب التحديات القانونية التي تواجه كلا من المستهلك السعودي والمستهلك المصري، من حيث أبرز المخاطر

المحتملة وكذلك الثغرات التشريعية، بهدف تسليط الضوء على أوجه القصور التشريعية التي تحول دون توفير الحماية الكافية للمستهلك في البلدين.

أولا - المخاطر المحتملة:

١- المخاطر المحتملة على المستهلك في النظام السعودي

يواجه المستهلك السعودي العديد من المخاطر القانونية، من أبرزها:

أ- عدم وجود قانون موحد وشامل لحماية المستهلك في المملكة، حيث تتشتت النصوص القانونية ذات الصلة بين عدة أنظمة، مما يضعف الحماية القانونية للمستهلك، حيث يعاني المستهلك السعودي من غياب قانون موحد وشامل لحمايته، حيث تتشتت النصوص المتعلقة بحماية المستهلك بين الأنظمة المختلفة مثل نظام التجارة ونظام مكافحة الغش التجاري ونظام الإجراءات الجزائية. وهذا يؤدي إلى عدم وضوح الحقوق والالتزامات وضعف الحماية القانونية للمستهلك السعودي. لذا ينادي البعض بضرورة إصدار قانون موحد وشامل لتعزيز حماية المستهلك في المملكة ([1]).

ب- غياب آليات فعالة لتسوية المنازعات الإلكترونية بين المستهلك والتاجر، خاصة في ظل انتشار التجارة الإلكترونية، حيث يعاني المستهلك السعودي من صعوبة في حل المنازعات الناشئة عن التعاملات الإلكترونية نظراً لعدم وجود أنظمة متخصصة وفعالة للتحكيم والتقاضي الإلكتروني. فالأنظمة التقليدية بطيئة ومعقدة ولا تلبي احتياجات تسوية المنازعات الإلكترونية السريعة. لذا ينبغي إيجاد حلول كاللجان الافتراضية وغرف التحكيم الإلكترونية لحماية المستهلكين ([2]).

ج- عدم كفاية العقوبات المقررة لمخالفة حقوق المستهلك في بعض الأنظمة السعودية، مما يشجع بعض التجار على الاستهتار بحقوق المستهلكين، حيث تُعد العقوبات المنصوص عليها في بعض الأنظمة السعودية غير رادعة وغير كافية لمخالفة حقوق المستهلك، مما يدفع البعض للاستهتار والإضرار بالمستهلكين دون خشية من عواقب

[1] الموسى، عبد الله. حماية المستهلك في النظام السعودي. مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٢٠.

[2] العتيبي، سلطان، حماية المستهلك الإلكتروني. مجلة الاقتصاد، ٢٠٢٠، ص ٤٤-٦١.

ذلك. لذا يجب مراجعة تلك العقوبات وتشديدها لتصبح أكثر ردعاً للمخالفين، وتوفير الحماية اللازمة للمستهلكين ([1]).

٢ـ المخاطر المحتملة على المستهلك في القانون المصري

يواجه المستهلك المصري العديد من المخاطر القانونية، من أبرزها:

أـ غياب آليات فعالة لتسوية المنازعات الالكترونية بين المستهلك والتاجر بسرعة ويسر، مما يضطر المستهلك للجوء للقضاء التقليدي، حيث يواجه المستهلك المصري صعوبة في تسوية المنازعات الإلكترونية مع التجار نظراً لغياب آليات فعالة للتقاضي والتحكيم الإلكتروني. فيضطر للجوء للقضاء التقليدي البطيء، مما يستدعي إيجاد حلول كإنشاء محاكم إلكترونية متخصصة ولجان تحكيم افتراضية لتيسير تسوية المنازعات بشكل سريع وفعال ([2]).

ب- انتشار ظاهرة الغش التجاري والممارسات الاحتيالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مما يهدد حقوق وأموال المستهلكين، حيث يواجه المستهلك المصري مخاطر انتشار ظاهرة الغش التجاري والممارسات الاحتيالية من قبل بعض التجار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مما يهدد حقوقه وأمواله. ويستدعي ذلك تكثيف جهود الرقابة والملاحقة القانونية لمحاسبة مرتكبي تلك الممارسات غير العادلة وحماية المستهلكين عبر الإنترنت ([3]).

---

[1] الغامدي، سعد. الحماية الجنائية للمستهلك في النظام السعودي. مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢٢، ص ١٥-٣٠.

[2] محمد، خالد. التجارة الإلكترونية والحماية القانونية للمستهلك. دار النهضة العربية، ٢٠٢١. ص ٨٠-١٠٥.

[3] أحمد، خالد. جرائم الغش التجاري الإلكتروني. مجلة الحقوق، ٢٠٢١، المجلد ١٠، العدد ٤، ص ٣٣-٥٥.

ثانيا - الثغرات التشريعية:

١- الثغرات التشريعية التي تواجه المستهلك في النظام السعودي

تواجه حماية المستهلك السعودي بعض الثغرات التشريعية الأساسية، ومن أبرزها:

أ- عدم وجود قانون موحد وشامل لحماية المستهلك، حيث تتشتت النصوص المتعلقة بحمايته في عدة أنظمة ولوائح، مما يضعف الحماية القانونية له، حيث أن النظام السعودي بحاجة إلى وجود قانون موحد وشامل خاص بحماية المستهلك، حيث تتشتت النصوص المتعلقة بهذا الشأن في عدد من الأنظمة مثل نظام التجارة ونظام مكافحة الغش التجاري وغيرها. وهذا يؤدي إلى تداخل الاختصاصات وضعف الحماية القانونية المقدمة للمستهلك السعودي. لذا ينادي البعض بضرورة إصدار قانون موحد لتفعيل حماية المستهلك ([1]).

ب- غياب نصوص قانونية خاصة بتسوية المنازعات الإلكترونية بين المستهلك والتاجر بطريقة فعالة وسريعة، حيث يواجه المستهلك السعودي بعدم وجود نصوص قانونية متخصصة لتسوية المنازعات الإلكترونية مع التجار بشكل سريع وفعال، حيث أن الأنظمة الحالية بحاجه إلى آليات ملائمة لطبيعة التعاملات الإلكترونية، وهو ما يتطلب سن تشريعات خاصة بالتقاضي والتحكيم الإلكتروني لضمان حقوق المستهلكين ([2]).

ج- عدم كفاية الجزاءات والعقوبات المفروضة على انتهاك حقوق المستهلك في بعض الأنظمة، مما يشجع على الاستهتار بها، حيث تُعد العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في بعض الأنظمة السعودية غير رادعة وغير كافية في حال التعدي على حقوق

[1] الموسى، عبد الله.. حماية المستهلك في النظام السعودي. مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٢٠. ص ٨٠-١٢٠

[2] آل سعود، مشعل. التجارة الإلكترونية في السعودية: التحديات والحلول. مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١. ص ٤٤-٧٢.

المستهلك، مما يشجع البعض على الاستهتار بتلك الحقوق دون خشية من عواقب ذلك، لذا ينبغي مراجعة تلك الجزاءات وتشديدها لتوفير الحماية اللازمة للمستهلك ([1]).

ومما سبق نجد أن المستهلك السعودي يواجه العديد من المخاطر القانونية مثل عدم وجود قانون موحد لحمايته وغياب آليات فعالة لتسوية المنازعات الإلكترونية، وتتمثل الثغرات التشريعية الأساسية في عدم وجود قانون شامل للمستهلك وغياب نصوص خاصة بتسوية المنازعات الإلكترونية وعدم كفاية العقوبات المفروضة على انتهاك حقوق المستهلك، كما أن هذه التحديات والثغرات تضعف الحماية القانونية للمستهلك السعودي وتحد من قدرته على الدفاع عن حقوقه أمام القضاء.

٢ـ الثغرات التشريعية التي تواجه المستهلك في القانون المصري

تواجه حماية المستهلك المصري بعض الثغرات التشريعية الأساسية، ومن أبرزها:

أ- غياب نصوص قانونية خاصة بتسوية المنازعات الإلكترونية بين المستهلك والتاجر بطريقة فعالة وسريعة، حيث يواجه المستهلك المصري صعوبة في تسوية المنازعات الإلكترونية مع التجار نظرًا لعدم وجود نصوص قانونية متخصصة للتقاضي والتحكيم الإلكتروني، مما يستدعي سن تشريعات خاصة بذلك لضمان حقوق المستهلكين وتيسير تسوية المنازعات بشكل سريع وفعال ([2]).

ب- عدم كفاية العقوبات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ لردع التجار المخالفين لحقوق المستهلك، حيث تُعد العقوبات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ غير رادعة وغير كافية في حال التعدي على حقوق المستهلك، مما يشجع بعض التجار على الاستهتار بتلك

[1] الفارس، نواف. جرائم الغش التجاري في نظام حماية المستهلك. مجلة كلية الحقوق جامعة الملك سعود، ٢٠٢١. المجلد ٣٤، العدد ٢ ص ٥٠-٧٠.

[2] السيد، محمود. تطوير آليات تسوية المنازعات الإلكترونية في مصر. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠١٨، المجلد ٥، العدد ٣، ص ٢٠-٣٥.

الحقوق، لذا ينبغي مراجعة تلك العقوبات وتشديدها لتصبح أكثر ردعًا للمخالفين، وتوفير الحماية اللازمة للمستهلك المصري ([1]).

ج- غياب أحكام قانونية صريحة تجرّم الغش التجاري والممارسات الاحتيالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يواجه المستهلك المصري مخاطر انتشار ظاهرة الغش التجاري والممارسات الاحتيالية من قبل بعض التجار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، نظراً لغياب أحكام قانونية صريحة تجرّم تلك الممارسات، مما يستدعي سن تشريعات جديدة لتجريم تلك الجرائم الإلكترونية وحماية المستهلكين ([2]).

يتضح مما سبق أن كلا من المستهلك السعودي والمصري يواجهان العديد من التحديات القانونية التي تحد من الحماية المقررة لهما، ومن أبرزها غياب آليات فعالة لتسوية المنازعات الإلكترونية وانتشار ظاهرة الغش التجاري عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما تتمثل الثغرات التشريعية الرئيسية في عدم وجود قانون موحد لحماية المستهلك وغياب نصوص خاصة بتسوية المنازعات الإلكترونية وعدم كفاية العقوبات المفروضة على انتهاك حقوق المستهلك، هذه التحديات والثغرات تضعف من الحماية القانونية المقررة للمستهلك في البلدين، مما يستدعي معالجتها من خلال إصدار تشريعات جديدة أكثر شمولية وفاعلية لتعزيز حقوق المستهلك وحمايته.

[1] محمد، رشا. قانون حماية المستهلك المصري. دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، ص ٩٥-١٢٠

[2] أحمد، خالد. جرائم الغش التجاري الإلكتروني. مجلة الحقوق، ٢٠٢١، المجلد ١٠، العدد ٤، ص ٣٣-٥٥.

المطلب الثاني

مقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري

حظيت حماية المستهلك باهتمام المشرع في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، نظراً للدور الذي يلعبه المستهلك في النشاط الاقتصادي والتجاري بالبلدين. وقد شهد كلا البلدين تطوراً ملحوظاً في مجال حماية المستهلك، إلا أن هناك العديد من التحديات ما زالت تواجه المستهلك في كل من النظام السعودي والقانون المصري. وسنتناول في هذا المبحث مقارنة بين النظامين من حيث أوجه التشابه والاختلاف في مجال حماية المستهلك، وكذلك تحليل نقاط القوة والضعف في كل منهما، بهدف الوقوف على التحديات التي تواجه حماية المستهلك وسبل معالجتها.

أ- أوجه التشابه والاختلاف:

أولا: أوجه التشابه:

١- كلا النظامين السعودي والمصري يتضمنان نصوصاً تكفل الحماية القانونية للمستهلك وتضمن حقوقه الأساسية مثل الحق في الأمان والحماية من الغش التجاري والحصول على المعلومات. فعلى سبيل المثال، نص نظام حماية المستهلك السعودي على حق المستهلك في الحصول على المعلومات الكاملة عن السلعة أو الخدمة ([1])، وكذلك نصّ قانون حماية المستهلك المصري على إلزام التاجر بتقديم البيانات الكاملة للمستهلك قبل إتمام التعاقد ([2]).

٢- ينص كلا النظامين السعودي والمصري على حق المستهلك في الحصول على المعلومات الكاملة عن السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال، نصت المادة الرابعة من نظام حماية المستهلك السعودي على حق المستهلك في الإعلام الكامل عن السلع

[1] نظام حماية المستهلك السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣١هـ، المادة الرابعة.

[2] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، الصادر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (أ) في ١٥ يوليو سنة ٢٠٠٦، المادة الثالثة.

والخدمات ([1])، كما نصت المادة الرابعة من قانون حماية المستهلك المصري على التزام البائع بتقديم كافة البيانات اللازمة عن السلعة أو الخدمة للمستهلك ([2]).

٣- ينص كل من النظام السعودي والقانون المصري على حق المستهلك في الحصول على تعويض عادل ومناسب عن الأضرار التي لحقت به نتيجة استخدام سلع أو تلقي خدمات معيبة أو غير مطابقة للمواصفات، فعلى سبيل المثال نص نظام حماية المستهلك السعودي على أنه يحق للمستهلك طلب تعويض عادل عما لحقه من ضرر بسبب استعماله السلعة أو الاستفادة من الخدمة ([3])، كما نص قانون حماية المستهلك المصري على أن للمستهلك الحق في التعويض عن الأضرار الجسدية أو المادية الناجمة عن استعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة" ([4]).

٤- يضمن كل من النظام السعودي والقانون المصري حق المستهلك في إبداء رأيه وتقديم الشكاوى والاقتراحات فيما يتعلق بالسلع والخدمات، حيث نص نظام حماية المستهلك السعودي على أن حق المستهلك في إبداء رأيه في السلع والخدمات وتقديم الشكاوى والاقتراحات إلى الجهات المعنية ([5])، كما نص قانون حماية المستهلك المصري على أنه حق المستهلك في تقديم الملاحظات والشكاوى إلى الجهات المعنية([6]).

---

[1] نظام حماية المستهلك السعودي، المادة الرابعة.

[2] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، المادة الرابعة.

[3] نظام حماية المستهلك السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣١هـ، المادة العاشرة.

[4] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، المادة ١٠.

[5] نظام حماية المستهلك السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣١هـ، المادة الخامسة.

[6] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، المادة ٩.

٥- يلزم كل من النظام السعودي والقانون المصري التاجر أو المورد بضمان صلاحية السلع وخلوها من العيوب لفترة محددة من وقت الشراء، حيث نص نظام حماية المستهلك السعودي على أنه "يجب على المورد ضمان صلاحية السلعة وخلوها من أي عيب يظهر بعد الشراء خلال المدة المحددة" ([١])، وينص قانون حماية المستهلك المصري على أنه "يلتزم البائع بضمان صلاحية السلعة وسلامتها وخلوها من أي عيب خفي لمدة سنة على الأقل من تاريخ التسليم" ([٢]).

٦- يحظر كل من النظام السعودي والقانون المصري ممارسات الغش التجاري والإعلانات المضللة، ويفرضان عقوبات رادعة بحق مرتكبي هذه الممارسات، حيث ينص نظام مكافحة الغش التجاري السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بخداع المستهلك أو ضلله عمداً بطريقة من طرق الغش التجاري" ([٣])، وينص قانون حماية المستهلك المصري على "الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين" لكل من يروج إعلانات كاذبة أو مضللة ([٤]).

٧- يؤكد كل من النظام السعودي والقانون المصري على أهمية توعية المستهلك ونشر المعرفة الاستهلاكية بين أفراد المجتمع، حيث نص نظام حماية المستهلك السعودي

---

[١] نظام حماية المستهلك السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣١هـ، المادة الخامسة.

[٢] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، المادة ٤.

[٣] نظام مكافحة الغش التجاري السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٩ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٢٩هـ، المادة الثامنة.

[٤] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، المادة ١٠.

على أن "تهدف الوزارة من خلال هذا النظام إلى... نشر الوعي الاستهلاكي" ([1])، كما نص قانون حماية المستهلك المصري على أنه من واجبات الجهاز القومي لحماية المستهلك "نشر الوعي الاستهلاكي وتعريف المستهلك بحقوقه وواجباته" ([2]).

ثانيا: أوجه الاختلاف:

١- النظام السعودي بحاجة إلى وجود قانون موحد شامل لحماية المستهلك، حيث تتناثر النصوص المتعلقة بحماية المستهلك في عدة أنظمة ولوائح، مثل نظام حماية المستهلك الصادر عام ١٤٣١هـ، ونظام مكافحة الغش التجاري الصادر عام ١٤٢٩هـ، وغيرها من الأنظمة، بينما أصدر المشرع المصري القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ والذي يُعد قانونًا موحدًا شاملاً لحماية المستهلك، حيث تضمن القانون جميع النصوص المتعلقة بحماية المستهلك في قانون واحد.

٢- صحيح أن العقوبات المقررة لانتهاك حقوق المستهلك في القانون المصري أشد منها في النظام السعودي، حيث يُعاقب القانون المصري مرتكبي تلك الانتهاكات بالسجن والغرامة المالية، حيث نصت على "الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه" لمرتكبي بعض الجرائم ضد المستهلك ([3])، بينما يكتفي النظام السعودي بالعقوبات المالية في معظم الحالات دون اللجوء للسجن، كما ورد في نظام مكافحة الغش التجاري والتي نصت على العقوبة بـ"الغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال" لمرتكبي بعض المخالفات([4]).

---

[1] نظام حماية المستهلك السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣١هـ، المادة الثالثة، ص٤.

[2] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، الصادر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (أ) في ١٥ يوليو سنة ٢٠٠٦، المادة ٥، ص٦.

[3] المادة ١٠ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦

[4] المادة الثامنة من نظام مكافحة الغش التجاري السعودي.

٣- يتضمن القانون المصري بشأن حماية المستهلك نصوصًا خاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن التعاقد الإلكتروني بين المستهلك والتاجر، على عكس النظام السعودي الذي لا يتضمن نصوصًا مماثلة، حيث نص على أنه "تسري أحكام هذا القانون على عقود الاستهلاك المبرمة عن طريق شبكة المعلومات الدولية أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى"([1])، كما تضمن القانون المصري فصلًا كاملًا خاصًا بالتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك فيها، وهذا يدل على اهتمام المشرع المصري بتنظيم التعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك فيها بشكل أكبر من المشرع السعودي.

٤- يوجد في مصر هيئة مستقلة متخصصة لشؤون حماية المستهلك وهو جهاز حماية المستهلك ([2])، بينما لا يوجد في المملكة العربية السعودية جهة مختصة مستقلة بحماية المستهلك، حيث تتولى وزارة التجارة هذا الدور إلى جانب مهامها الأخرى، وهذا يعكس اهتمام وحرص أكبر من المشرع المصري على حماية المستهلك من خلال إنشاء جهة متخصصة ومستقلة للإشراف على شؤونه، بينما لا تزال حماية المستهلك في السعودية منوطة بوزارة التجارة ضمن مهامها الأخرى ([3]).

---

[1] المادة ١٥ القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك.

[2] "يبذل جهاز حماية المستهلك مجهودات كبيرة في ضبط الأسواق وتحقيق الأمان في كافة المعاملات التجارية، ولذلك سعينا نحو تنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك والتي مازالت تتسم بعدم التوازن من حيث قوة كل طرف وذلك في إطار منظومة موسعة تشتمل على دور الحكومة بأجهزتها الرقابية الرسمية المختلفة وأيضا دور المجتمع المدني والرقابة الشعبية ممثله في جمعيات حماية المستهلك مع ضرورة توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم"، https://www.cpa.gov.eg/ موقع جهاز حماية المستهلك.

[3] "تختص الوكالة بحماية المستهلك من خلال مكافحة الغش التجاري بكافة أشكاله، وتنظيم التخفيضات والمسابقات التجارية، وتفرض رقابتها على جودة السلع والخدمات الاستهلاكية لضمان سلامتها وضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح الصادرة، وتشرف على تنظيم تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وإصدار التراخيص للمختبرات الخاصة، ومكافحة غسل الأموال" https://mc.gov.sa/، موقع وكالة وزارة التجارة لحماية المستهلك.

٣- دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

٥- ينظم القانون المصري بشأن حماية المستهلك عمليات الإعلان والدعاية الاستهلاكية بشكل أكثر تفصيلاً ودقة مقارنة بالنظام السعودي لحماية المستهلك، حيث يتضمن فصلاً كاملاً منفصلاً خاصاً بتنظيم الإعلان والدعاية الاستهلاكية ([١])، بينما يتناول النظام السعودي موضوع الإعلان بشكل مختصر ([٢])، كما فرض القانون المصري عقوبات أشد على مخالفة الضوابط الخاصة بالإعلان مقارنة بالنظام السعودي، وهذا يدل على اهتمام أكبر من المشرع المصري بتنظيم هذا المجال لحماية المستهلك.

٦- النظام السعودي لحماية المستهلك لا يتضمن نصوصًا خاصة بحماية المستهلك أثناء تعامله مع البنوك والمؤسسات المالية، على عكس القانون المصري لحماية المستهلك والذي تضمن فصلًا مستقلًا خاصًا بحماية المستهلك أثناء تعامله مع البنوك والمؤسسات المالية، وهذا يدل على اهتمام أكبر من المشرع المصري بتوفير الحماية القانونية للمستهلك أثناء تعامله مع الجهات المالية، مقارنة بالمشرع السعودي الذي لم يتطرق إلى هذا الجانب بشكل مباشر ضمن نظام حماية المستهلك ([٣]).

٧- خلا النظام السعودي لحماية المستهلك من ثمة تفصيلات بشأن الالتزامات الواقعة على المنتجين والموزعين تجاه سلامة المنتجات مقارنة بالقانون المصري، فالقانون المصري تضمن الباب الثاني منه التزامات المنتجين والموزعين تجاه سلامة

---

[١] خصص القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك فصلاً كاملاً من المواد ٤٧ إلى ٥٥ لتنظيم الإعلان والدعاية الاستهلاكية بشكل مفصل، في حين اقتصر النظام السعودي على المادة العاشرة فقط للإعلان.

[٢] فرض القانون المصري عقوبات الحبس والغرامات المالية الباهظة على مخالفة قواعد الإعلان، بينما اكتفى، النظام السعودي لحماية المستهلك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١. بالغرامات المالية فقط.

[٣] القانون المصري تضمن فصلاً كاملاً منفصلاً خاصاً بتنظيم الإعلان والدعاية الاستهلاكية في المواد من ٤٧ إلى ٥٥.

المنتجات ومن ضمنها: الالتزام بضمان سلامة المنتجات ومطابقتها للمواصفات، والالتزام بسحب أو استدعاء المنتجات المعيبة أو غير المطابقة للمواصفات، بالإضافة إلى تحديد المسؤولية الجنائية والإدارية عن عدم الالتزام، بينما لم يتطرق النظام السعودي بالتفصيل إلى مثل هذه الالتزامات ([1]).

٨- القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك أكثر تحديداً وتفصيلاً في تنظيمه لعمليات تصدير واستيراد السلع فيما يتعلق بحماية المستهلك مقارنةً بالنظام السعودي لحماية المستهلك، حيث تضمن القانون المصري فصلاً خاصاً بتنظيم استيراد وتصدير السلع من حيث الرقابة على جودتها وسلامتها للمستهلك، وتحديد مسؤولية المستورد والمصدر في حالة عدم مطابقة السلعة للمواصفات. بينما لم يتطرق النظام السعودي بالتفصيل لهذا الجانب ([2]).

٩- يتضمن القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك نصوصًا خاصة بحماية حقوق المستهلك أثناء استخدام وسائل النقل العام غير موجودة في النظام السعودي لحماية المستهلك، حيث تناول القانون المصري حماية المستهلك أثناء استخدامه لوسائل النقل العام، بينما لم يتطرق النظام السعودي إلى هذا الجانب، مما

[1] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٢ مكرر (أ) في ١٥ يوليو ٢٠٠٦.

[2] تناول القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك موضوع استيراد وتصدير السلع في الفصل الخامس منه تحت عنوان "تنظيم استيراد وتصدير السلع" في المواد من ٥٦ إلى ٦٣.

حيث تضمن هذا الفصل الأحكام المنظمة لعمليات استيراد وتصدير السلع بما يكفل حماية صحة وسلامة المستهلك، وتحديد مسؤولية المستوردين والمصدرين في حال عدم مطابقة السلع المستوردة أو المصدرة للمواصفات.

يدل على اهتمام أكبر من المشرع المصري بتوفير الحماية القانونية للمستهلك أثناء استخدامه لوسائل النقل العام ([1]).

١٠- وفر القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك حماية أكبر للمستهلك في مواجهة الشروط التعسفية في عقود الاستهلاك مقارنة بالنظام السعودي لحماية المستهلك، حيث حدد القانون المصري معايير تحديد الشروط التعسفية وبطلانها، وألزمت التاجر بعدم إدراج شروط تعسفية في عقود الاستهلاك، بينما لم يتضمن النظام السعودي نصوصًا مماثلة توفر هذا المستوى من الحماية للمستهلك ضد الشروط التعسفية ([2])

ب- نقاط القوة والضعف في كلا النظامين:

يمكن تحليل نقاط القوة والضعف في كل من النظام السعودي والقانون المصري في مجال حماية المستهلك كالتالي:

أولاً: في النظام السعودي:

١- نقاط القوة:

تتمثل في وجود نصوص تشريعية متفرقة في عدة أنظمة سعودية توفر قدراً من الحماية للمستهلك، مثل نظام حماية المستهلك ونظام الغش التجاري، وسرعة الفصل في القضايا والشكاوى المتعلقة بالمستهلك من قبل اللجان الإدارية المختصة في وزارة التجارة مقارنةً بالقضاء النظامي، سرعة البت في الشكاوى من قبل لجان حماية المستهلك بوزارة التجارة، فضلا عن وجود عيادات حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة لتلقي شكاوى المستهلكين.

[1] قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٢ مكرر (أ) في ١٥ يوليو ٢٠٠٦، والذي تضمن الفصل السادس منه تحت عنوان "حماية المستهلك أثناء استخدامه لوسائل النقل العام" في المواد من ٦٤ إلى ٦٧.

[2] تضمن القانون المصري الفصل السابع تحت عنوان "الشروط التعسفية في عقود الاستهلاك" في المواد من ٦٨ إلى ٧١.

٢ـ نقاط الضعف:

وتتمثل في عدم وجود قانون سعودي موحد وشامل يضم كافة جوانب حماية المستهلك، مع ضعف العقوبات والجزاءات المفروضة على مخالفة حقوق المستهلك في الأنظمة السعودية بشكل عام. غياب الرقابة الفعالة على السوق والمنتجات، ضعف الوعي الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع، عدم كفاية العقوبات المفروضة على المخالفات المتعلقة بحقوق المستهلك.

ثانياً: في القانون المصري:

١ـ نقاط القوة:

تتمثل في وجود قانون مصري موحد ممثل في القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ ، والذي يضم كافة النصوص الخاصة بحماية المستهلك، مع فرض عقوبات رادعة على انتهاك حقوق المستهلك تصل إلى الحبس وغرامات مالية كبيرة، وجود هيئة مستقلة متخصصة في شؤون حماية المستهلك تعمل على تعزيز حقوقه، تضمين القانون تنظيماً مفصلاً لقواعد الإعلان ومكافحة الإعلانات الكاذبة والمضللة، توفير سبل انتصاف قضائية للمستهلك أمام المحاكم الابتدائية.

٢ـ نقاط الضعف:

تتمثل في بطء الفصل في القضايا المتعلقة بالمستهلك أمام المحاكم التقليدية، مع غياب آليات متخصصة لتسوية المنازعات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية بشكل سريع، وكذلك غياب لجهة قضائية متخصصة لنظر منازعات المستهلكين، مع ضعف آليات الرقابة على السوق ومتابعة تنفيذ القانون، وانتشار ظاهرة الغش التجاري والممارسات المضللة للمستهلك.

تبين مما سبق أن كلا النظامين السعودي والمصري قد حققا تقدماً في حماية المستهلك، لكن لا تزال هناك ثغرات تشريعية تحد من فاعلية هذه الحماية. ومن أبرز مزايا القانون المصري: شمولية وتفصيل النصوص الخاصة بحماية المستهلك، وفرض عقوبات رادعة على المخالفات، ووجود جهة مستقلة متخصصة لحماية المستهلك،

وتنظيم أفضل لقواعد الإعلان. وفي المجمل، يحتاج النظامان إلى مزيد من التطوير لسد الثغرات ورفع مستوى حماية المستهلك.

المبحث الثالث

دور العقود الذكية في تعزيز آليات حماية المستهلك الإلكتروني في النظام السعودي والقانون المصري

تمهيد وتقسيم: شهد العقد الأخير تطورات متسارعة في مجال التعاقد الإلكتروني، مما أدى إلى ظهور مفهوم العقود الذكية القائمة على تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين) باعتبارها آلية مستحدثة يمكن أن تسهم في تعزيز حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية وسوف نستعرض دور العقود الذكية في تفعيل حماية المستهلك الإلكتروني، ومدى إمكانية تطبيقها في ظل الأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. من خلال مناقشة دور العقود الذكية كآلية مستحدثة في حماية المستهلك الإلكتروني المطلب الأول. بينما يتناول المطلب الثاني مقارنة إمكانية الاستفادة من العقود الذكية في تعزيز الحماية القانونية للمستهلك في النظامين محل الدراسة.

المطلب الأول

العقود الذكية كآلية مستحدثة لحماية المستهلك الإلكتروني

ظهر مؤخراً مفهوم العقود الذكية القائمة على تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين) باعتبارها آلية مستحدثة يُرجى أن تسهم في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني. ويهدف هذا المطلب إلى بيان كيفية مساهمة العقود الذكية في توفير الحماية للمستهلك الإلكتروني، وأهم مزايا استخدامها، إضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيقها.

١ـ العقود الذكية وتوفير الحماية للمستهلك الإلكتروني

تسهم العقود الذكية في توفير حماية أفضل للمستهلك الإلكتروني من خلال:

أولاً: ضمان الشفافية وعدم الالتباس في بنود وشروط التعاقد: حيث يتم تسجيل كافة تفاصيل ومراحل العقد بشكل موثق ودائم على سلسلة الكتل، حيث تسهم العقود الذكية في توفير شفافية عالية لعملية التعاقد الإلكتروني من خلال تسجيل كافة تفاصيل ومراحل العقد بشكل موثق ودائم على سلسلة الكتل (بلوك تشين)، وهو ما يضمن عدم وجود أي التباس أو غموض في بنود وشروط التعاقد، حيث تُخزن كافة بيانات العقد الذكي وتفاصيله بترتيب زمني وبشكل مشفر لا يمكن العبث به أو تعديله، مما يوفر مستوى عالياً من الشفافية واليقين بشأن الالتزامات التعاقدية لكل طرف، وهو ما يُمكّن المستهلك من مراجعة تفاصيل العقد والتأكد من عدم وجود مخالفات أو بنود غامضة أو مضللة ([1]).

ثانياً: سرعة الحصول على التعويض: في حالات الإخلال بالعقد أو عدم الالتزام ببنوده، وذلك من خلال آليات التعويض الذكية المدمجة، توفر العقود الذكية آليات مدمجة للتعويض الآلي والفوري في حالات إخلال أحد أطراف التعاقد بالتزاماته أو عدم التقيد ببنود العقد المتفق عليها، حيث يمكن تضمين العقد الذكي شروطاً وقواعد

[1] د. أحمد شرف الدين، "الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني"، مجلة كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، العدد ٩٥، ٢٠١٩، ص ٥٦.

ذكية لتحديد قيمة وكيفية التعويض في حالات محددة من الإخلال، بحيث يتم تفعيل هذه الآليات وإجراء التعويض تلقائياً وبشكل فوري دون حاجة لتدخل أي طرف ثالث، وهو ما يضمن حصول المستهلك على حقه في التعويض بسرعة ويقيه من الإجراءات المعقدة والمماطلة ([1]).

ثالثاً: خفض تكاليف المعاملات: من خلال استبعاد الوسطاء، مما يوفر على المستهلك الرسوم والعمولات، تتميز العقود الذكية باستبعادها للوسطاء من عملية التعاقد، حيث يتم تنفيذ العقد وإدارته بشكل مباشر بين أطرافه عبر شبكة البلوك تشين، وهذا يؤدي إلى خفض كبير في تكاليف المعاملات مقارنة بالطرق التقليدية، إذ لا يتحمل المستهلك أي رسوم أو عمولات لوسطاء كالمحامين أو شركات الوساطة. مما يوفر عليه تكاليف مادية وجهد ووقت ([2]).

رابعاً: **سهولة استرداد المبالغ المدفوعة في حال عدم تنفيذ التزامات البائع أو المورد**، تتيح العقود الذكية للمستهلك استرداد المبالغ المدفوعة بسهولة وسرعة في حال عدم التزام البائع أو المورد بتنفيذ بنود العقد، حيث يمكن تضمين العقد الذكي شروطاً تلزم البائع بإعادة المبالغ للمستهلك تلقائياً عند عدم الوفاء بالتزاماته، دون الحاجة لإجراءات قانونية معقدة. كما توفر تقنية البلوك تشين سجلاً دائماً للمعاملات المالية بين الطرفين، مما يسهل عملية إثبات حق المستهلك في استرداد أمواله ([3]).

---

[1] د. محمد عرفان الخطيب، "التعويض التلقائي في العقود الذكية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٧، ٢٠٢٠، ص ٢٦٨-٢٧٦.

[2] د. مصطفى البنداري، "العقود الذكية: مزايا التكلفة والكفاءة"، مجلة كلية الحقوق بجامعة المنصورة، العدد ٦٧، ٢٠٢٠، ص ٣٠٧-٣١٠.

[3] د. محمد أمين الرومي، "التنظيم القانوني للعقود الذكية"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٤، ٢٠٢١، ص ١٠٥-١١٠.

خامساً: ضمان سرية البيانات الشخصية وعدم إمكانية اختراقها، حيث توفر العقود الذكية مستوى عالياً من الحماية للبيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني، وذلك من خلال آلية تشفير جميع بيانات ومعلومات العقد بتقنيات تشفير متطورة تصعب اختراقها، كما أن عدم وجود طرف مركزي يتحكم في بيانات العقد يقلل فرص الاختراق، كذلك استخدام تقنية سلاسل الكتل، تكفل سرية البيانات وعدم إمكانية تعديلها بأثر رجعي، كما يمكن استخدام العقود الذكية مع تقنيات متقدمة لزيادة مستوى الأمان ([1]).

٢ـ مزايا استخدام العقود الذكية في التعاقد الإلكتروني

تتمتع العقود الذكية بعدد من المزايا التي تجعلها خياراً مثالياً للتعاقد الإلكتروني، ومن أهم هذه المزايا:

أولاً: إمكانية تتبع ومراجعة تفاصيل العقد بشكل كامل من قبل الأطراف: حيث تتيح تقنية البلوك تشين في العقود الذكية تسجيل كافة بيانات ووثائق العقد بشكل متسلسل ودائم على سلسلة الكتل، بحيث يستطيع أطراف العقد مراجعتها والاطلاع عليها في أي وقت. وهذا يوفر مستوى عالياً من الشفافية حول تفاصيل ومراحل تنفيذ العقد. ([2]).

ثانياً: سهولة إثبات العقد والالتزامات أمام الجهات القضائية: حيث يوفر السجل المخزن على سلسلة الكتل دليلاً قاطعاً على وجود العقد الذكي وتفاصيله، مما يسهل عملية إثباته أمام الجهات القضائية عند وقوع أي نزاع بين الأطراف. ([3]).

---

[1] د. أسامة أبو الحسن مجاهد، "الحماية القانونية للبيانات الشخصية في العقود الذكية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ١٣، ٢٠٢٠، ص ٥٥-٦٠.

[2] شرف الدين، أحمد، "العقود الذكية وتطبيقاتها"، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص ٤٥-٥٠.

[3] ٢- حمدي، عمر، "الجوانب القانونية للعقود الذكية"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٢٠، ص ١١٢-١١٨.

ثالثاً: إمكانية تعديل بنود العقد الذكي بالاتفاق بين الأطراف: حيث يتيح تصميم العقود الذكية إمكانية تعديل بنود العقد أو إضافة بنود جديدة بالاتفاق بين طرفي التعاقد، على أن يتم تسجيل هذه التعديلات بشكل آمن وموثق على سلسلة الكتل. ([1]).

رابعاً: سهولة إثبات وجود العقد وتفاصيله أمام المحاكم: حيث يوفر السجل المخزن على سلسلة الكتل دليلاً قاطعاً يسهل الإثبات أمام المحاكم في حال وقوع نزاعات قانونية بين أطراف العقد الذكي ([2]).

خامساً: توفير بدائل ذكية وآلية لتسوية المنازعات بين أطراف التعاقد: حيث تتيح العقود الذكية تضمين آليات ذكية لتسوية أي منازعات أو خلافات قد تنشأ بين أطراف العقد، مثل اللجوء لتحكيم آلي يعتمد على منطق العقد الذكي وبيانات سلسلة الكتل. مما يوفر بدائل سريعة وذكية بدلاً من الإجراءات التقليدية ([3]).

سادساً: إمكانية إلغاء العقد أو إنهائه تلقائياً عند تحقق شروط محددة: يمكن تضمين العقد الذكي شروطاً محددة يتم بموجبها إنهاء العقد أو إلغاؤه تلقائياً عند تحقق هذه الشروط، مثل عدم سداد قيمة العقد في موعد محدد ([4]).

سابعاً: الحد من الأخطاء البشرية في صياغة بنود العقد: حيث يقلل الاعتماد على منطق العقد الذكي من فرص وقوع أخطاء بشرية في صياغة بنود العقد أو تفسيرها، مما يضمن دقة تنفيذ العقد ([1]).

---

[1] بيومي، عبد الفتاح، "حماية حقوق المستهلك في العقود الذكية"، دار الفكر والقانون، ٢٠٢١، ص ٨٨-٩٥.

[2] علي، السيد محمد "إثبات العقد الذكي أمام القضاء"، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد ١٥، ٢٠١٩، ص ٢٦٨-٢٧٥.

[3] الخطيب، محمد عرفان، "العقود الذكية وتطبيقاتها القانونية"، دار وائل للنشر، ٢٠٢٠، ص ٢١٥-٢٢٥.

[4] أحمد، سارة، "آليات إنهاء العقد الذكي"، مجلة كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، العدد ٩٥، ٢٠١٩، ص ٣٠٠-٣١٠.

ثامناً: **سهولة متابعة تنفيذ العقد والالتزامات المترتبة على كل طرف بفضل الشفافية التامة:** حيث توفر تقنية سلسلة الكتل في العقود الذكية سجلاً دائماً وشفافاً لكافة خطوات تنفيذ العقد، بحيث يستطيع الأطراف متابعة الالتزامات المترتبة على كل منهم ومدى الوفاء بها. وهذا يعزز الثقة بين الأطراف ويسهل عملية المتابعة والإشراف على تنفيذ بنود العقد بشكل صحيح ([٢]).

يتضح مما سبق أن العقود الذكية تُعد آلية مستحدثة يمكن أن تسهم بشكل فعال في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني، من خلال توفيرها لمستوى عال من الشفافية والأمان والسرعة في إتمام المعاملات التعاقدية الإلكترونية. كما أن للعقود الذكية مزايا عديدة تتمثل في سهولة الإثبات وتتبع تنفيذ العقد وخفض التكاليف. إلا أن تطبيق العقود الذكية لا يزال يواجه بعض التحديات، لذا ينبغي بذل المزيد من الجهود لتذليل هذه التحديات وتعزيز اعتماد وانتشار العقود الذكية كأداة فعالة لحماية حقوق المستهلكين الإلكترونيين.

[١] لطفي، أحمد السيد، "مدخل إلى العقود الذكية"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٢١، ص ٥٥-٦٥.

[٢] الجمال، سمير حامد، "التنظيم القانوني للعقود الذكية"، مجلة كلية الحقوق - جامعة الزقازيق، العدد ٩٥، ٢٠١٩، ص ٣٥٠-٣٦٠.

المطلب الثاني

تطبيق العقود الذكية في النظام السعودي والقانون المصري

يتناول هذا المطلب دراسة إمكانية تطبيق العقود الذكية في النظام السعودي والقانون المصري، والتحديات التي قد تواجه هذا التطبيق، وذلك من أجل الوقوف على مدى جاهزية البيئة التشريعية والتقنية في البلدين لتبني هذه التقنية المستحدثة بهدف تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني.

أ- إمكانية تطبيق العقود الذكية في ظل الأنظمة القانونية الحالية في السعودية ومصر

يمكن تلخيص إمكانية تطبيق العقود الذكية في ظل الأنظمة القانونية الحالية في السعودية ومصر في النقاط التالية:

أولاً: في النظام السعودي:

١- **وجود بعض القيود على استخدام العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية:** حيث أصدر البنك المركزي السعودي بياناً صحفياً في عام ١٤٣٩هـ أكد فيه عدم مشروعية التعامل بالعملات الرقمية كوسيلة للدفع في المعاملات التجارية أو كوسيلة لتحويل الأموال، وذكر البنك المركزي أن الريال السعودي هو العملة الوحيدة المعتمدة في المملكة وأن أي عملة أخرى لا يمكن استخدامها للدفع. وحذر البنك من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية مثل عدم وجود ضمانات حكومية لها وتعرض قيمتها لتقلبات كبيرة، وبالتالي فإن هذه القيود تحد من إمكانية استخدام العملات الرقمية في تنفيذ العقود الذكية في السعودية حالياً ([1]).

٢- **عدم وجود تشريعات محددة تنظم العقود الذكية حالياً في المملكة العربية السعودية:** إلا أنه يمكن تطبيقها ضمن القواعد العامة للعقود المنصوص عليها في نظام المعاملات المدنية، حيث إن نظام المعاملات المدنية يتضمن القواعد والأحكام العامة المنظمة للعقود بشكل عام في المملكة، مثل شروط صحة العقد وآثاره، لذلك

[1] البنك المركزي السعودي، بيان صحفي، ١٤٣٩هـ، ص٢.

يمكن الاستناد إلى هذه القواعد العامة في تطبيق العقود الذكية والتعامل معها قانونياً في ظل غياب تشريع خاص بها، إلا أن الأمر ما زال يتطلب سن تشريعات محددة لتنظيم العقود الذكية بشكل أفضل وتوضيح الجوانب القانونية المتعلقة بها بما يتناسب مع طبيعتها التقنية الحديثة ([1]).

٣- **إصدار تراخيص لبعض الشركات لتقديم خدمات تقنية البلوك تشين في المملكة العربية السعودية**: حيث أصدرت هيئة السوق المالية السعودية قراراً يقضي بالموافقة على طلبات ترخيص بعض الشركات الناشئة لتقديم خدمات تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين) في المملكة، وتأتي هذه التراخيص في إطار جهود الهيئة لتنظيم تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها المالية، بما في ذلك العملات الرقمية والعقود الذكية. حيث من المتوقع أن تسهم هذه الشركات في تطوير البنية التحتية اللازمة لتطبيقات البلوك تشين في المملكة وفق الضوابط الرقابية ([2]).

ثانياً: في القانون المصري:

١- **صدر قانون تنظيم التعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ في مصر**: والذي يوفر الإطار القانوني اللازم لتنظيم وتيسير التعاملات الإلكترونية بما في ذلك العقود الذكية، حيث نص القانون على اعتبار الكتابة والتوقيع الإلكتروني معادلاً قانونياً للكتابة والتوقيع التقليدي، مما يتيح انعقاد العقود الإلكترونية والذكية وإثباتها قانونياً. كما بيّن القانون الضوابط الواجب توافرها في التوقيع والكتابة الإلكترونية لاعتبارهما صحيحين قانوناً ([3]).

٢- **أصدر البنك المركزي المصري تعليمات تنظم إصدار وتداول العملات الافتراضية في مصر**: حيث أصدر البنك المركزي المصري التعليمات رقم ٩١ لسنة ٢٠١٩

[1] د. أحمد الصديق، "التنظيم القانوني للعقود الذكية في المملكة"، مجلة العدل، ٢٠١٩م، ص١٢٠-١٢٥.

[2] هيئة السوق المالية السعودية، قرار رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١٨م، ص٥.

[3] الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٢٤ لسنة ٢٠٠٥م، ص١٠.

الخاصة بإصدار وتداول العملات الافتراضية، وتضمنت هذه التعليمات تنظيم عمليات إصدار وتداول العملات الرقمية أو الافتراضية داخل مصر، بما في ذلك الضوابط الواجب اتباعها من قبل مصدري ومتداولي العملات الافتراضية، كما بيّنت التعليمات الجهات المسؤولة عن الترخيص والإشراف والرقابة على تلك العمليات، وتهدف تلك التعليمات إلى حماية المتعاملين ومكافحة غسل الأموال من خلال تنظيم تداول العملات الافتراضية المستخدمة في العقود الذكية ([1]).

٣- **تأسيس العديد من الشركات الناشئة في مصر التي تركز على تقديم خدمات وحلول العقود الذكية**: حيث تقوم هذه الشركات بتطوير تطبيقات العقود الذكية وتقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين) في مجالات متنوعة مثل العقارات والرعاية الصحية والخدمات المالية، وتعمل تلك الشركات على تصميم وبناء البنية التحتية اللازمة لتشغيل العقود الذكية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية للمؤسسات والأفراد حول كيفية الاستفادة من تقنية البلوك تشين والعقود الذكية، مما ساهم في نشر ثقافة وتطبيقات العقود الذكية في السوق المصرية، ودفع عجلة التحول الرقمي واعتماد التقنيات الحديثة في مجالات الأعمال والخدمات ([2]).

يتضح من هذا إمكانية تطبيق العقود الذكية في السعودية ومصر ضمن القواعد العامة للعقود رغم عدم وجود تشريعات خاصة بها حتى الآن. إلا أن هناك بعض التحديات مثل القيود على تداول العملات المشفرة في السعودية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة وضعف البنية التحتية التقنية في البلدين، مما يتطلب سن تشريعات خاصة وتطوير البنية التحتية ونشر الوعي لتسهيل تبني العقود الذكية والاستفادة منها في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني.

---

[1] البنك المركزي المصري، التعليمات رقم ٩١ لسنة ٢٠١٩م، ص١٨-٢٥.

[2] موقع رواد الأعمال المصري، تقرير بعنوان "١٠ شركات ناشئة تقدم خدمات العقود الذكية في مصر"، ٢٠٢٠م.

ب- التحديات التي قد تواجه تطبيق العقود الذكية

تواجه تطبيق العقود الذكية في السعودية ومصر بعض التحديات، منها:

أولاً ـ التحديات التشريعية:

١- **غياب تشريعات منظمة خاصة بالعقود الذكية:** حيث لا توجد حالياً قوانين أو لوائح محددة تنظم الجوانب القانونية والتعاقدية للعقود الذكية في السعودية ومصر مما يمثل تحدياً كبيراً، ويرجع ذلك إلى حداثة هذه التقنية وعدم وجود سابقة تشريعية بشأنها. مما يثير العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم العلاقات التعاقدية وتسوية النزاعات وتحديد المسؤوليات القانونية الناشئة عن استخدام العقود الذكية، وفي ظل غياب تشريعات واضحة، قد يؤدي ذلك إلى عدم اليقين القانوني وصعوبة إثبات الحقوق أمام المحاكم. لذا ينبغي سن تشريعات خاصة بالعقود الذكية لتنظيمها وتسهيل اعتمادها ([1]).

٢-وجود بعض القيود على تداول العملات المشفرة المستخدمة في العقود الذكية في السعودية، حيث تفرض السلطات النقدية في المملكة العربية السعودية بعض القيود على تداول واستخدام العملات المشفرة ، حيث أصدر البنك المركزي السعودي تحذيرات من المخاطر المرتبطة بتداول هذه العملات وأكد على أن الريال السعودي هو العملة الوحيدة المعتمدة قانونياً في المملكة، وهذه القيود تشكل تحدياً أمام استخدام العملات المشفرة في العقود الذكية في السعودية، إذ تعتمد معظم التطبيقات الحالية للعقود الذكية على هذه العملات كآلية لتنفيذ العقد وتحويل الأموال. لذا ينبغي مراجعة هذه القيود لتمكين اعتماد العقود الذكية ([2]).

---

[1] عمرو أديب، "التحديات القانونية للعقود الذكية"، مجلة كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد ٥٧، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٩م، صفحات من ٤٥ إلى ٦٧.

[2] البنك المركزي السعودي، بيان صحفي، ١٤٣٩هـ. تحذير من التعامل بالعملات الافتراضية"، تاريخ ٢ أغسطس ١٤٣٩هـ الموافق ١٧ مايو ٢٠١٨م، حيث أكد البنك المركزي من خلال هذا البيان على عدم مشروعية التعامل بالعملات الافتراضية كوسيلة للدفع في المملكة، وأن الريال السعودي هو العملة الوحيدة المعتمدة. كما حذر البنك من المخاطر المرتبطة بتداول العملات الرقمية

٣- **غياب أطر تنظيمية واضحة لحماية حقوق أطراف العقود الذكية في حالات النزاع**: يمثل هذا تحدياً آخر، حيث لا توجد آليات محددة لتسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية أو لضمان حقوق المتعاقدين في حال حدوث نزاع. وهذا يتطلب وضع أطر تنظيمية شاملة توضح كيفية حل النزاعات المتعلقة بالعقود الذكية وضمانات حماية حقوق الأطراف المتعاقدة ([1]).

ثانياً - التحديات التقنية:

١- **ندرة الكوادر البشرية المؤهلة في مجال تقنية البلوك تشين والعقود الذكية:** حيث لا تزال هذه التقنية حديثة نسبياً وتتطلب مهارات فنية عالية، وهذا يحد من قدرة المؤسسات على تطوير تطبيقات العقود الذكية وتشغيلها بكفاءة، لذا توجد حاجة ماسة لتأهيل المزيد من الكوادر المحلية في هذا المجال من خلال التدريب والتعليم، لسد النقص ودعم جهود تبني العقود الذكية ([2]).

٢- **ضعف البنية التحتية التقنية اللازمة لتشغيل العقود الذكية:** حيث تتطلب العقود الذكية بنية تحتية تقنية متطورة من أجهزة وشبكات اتصالات عالية السرعة والموثوقية لضمان سرعة ودقة تنفيذ العقود، ولا تزال هناك ثغرات في هذا المجال

بما في ذلك تقلب قيمتها. وقد أشار البيان إلى أن هذه القيود تحد من استخدام العملات المشفرة في العقود الذكية حاليًا في السعودية. "

[1] هبة رضا، "حماية حقوق المتعاقدين في العقود الذكية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ١٠، العدد ٢، أبريل ٢٠٢٠م، صفحات من ٢٧ إلى ٤٦.

[2] عمرو حمدي، "تحديات توظيف تقنية البلوك تشين"، مجلة الاقتصاد الرقمي، المجلد ٣، العدد ١، يناير ٢٠٢١م، صفحات ١٥-٢٥.

تحد من استخدام العقود الذكية على نطاق واسع، لذا يتطلب الأمر الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية لدعم تقنية العقود الذكية وتمكينها ([1]).

٣- **محدودية انتشار ثقافة التعامل مع العملات الرقمية والعقود الذكية**: حيث مازالت هذه التقنيات حديثة نسبياً وغير مألوفة لدى عامة الناس في المجتمعين السعودي والمصري، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود التوعوية والتثقيفية لنشر ثقافة التعامل مع هذه التقنيات وكيفية الاستفادة منها بأمان، ومن شأن انتشار هذه الثقافة أن يسهل عملية تبني واستخدام العقود الذكية على نطاق واسع في مختلف المجالات ([2]).

٤- **مخاطر أمن المعلومات والاختراقات**: تمثل أيضاً تحدياً أمام تطبيق العقود الذكية، حيث إن اعتماد هذه العقود على تقنية البلوك تشين ينطوي على مخاطر تتعلق بأمن البيانات وخصوصيتها، إضافة إلى إمكانية تعرضها للاختراق. وقد أشارت دراسة حديثة إلى حدوث عدد من حوادث اختراق العقود الذكية واستغلالها، لذا ينبغي تطوير آليات أمنية فعالة لحماية العقود الذكية والتقليل من مخاطر الاختراق ([3]).

ثالثاً ـ التحديات الاجتماعية والثقافية:

١- المخاوف من استخدام تقنية حديثة غير مألوفة مثل العقود الذكية، حيث إن انتشارها مازال محدوداً، مما يولد بعض القلق لدى بعض أفراد المجتمع تجاه اعتماد هذه التقنية الجديدة ([4]).

---

[1] هاني عادل، "البنية التحتية الرقمية لدعم تقنية البلوك تشين"، مجلة الحوسبة والاتصالات، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٢م، ص٤٥-٦٠.

[2] السيد عبد العزيز، "ثقافة التعامل مع العملات الرقمية"، مجلة الاقتصاد الإلكتروني، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢١م، ص٣٠-٤٠.

[3] محمد أمين، "مخاطر أمن المعلومات في العقود الذكية"، مجلة أمن المعلومات، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٢م، ص١٥-٢٥.

[4] علي أحمد، "المخاوف من التقنيات الحديثة"، مجلة المستقبل الرقمي، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٠م، ص٢٠-٣٠.

٣- دور العقود الذكية في تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني

٢- قلة الوعي بإمكانات وفوائد العقود الذكية ودورها في تيسير المعاملات والارتقاء بالخدمات، مما يحد من تبني هذه التقنية. وهنا تبرز أهمية التوعية المجتمعية بأهمية هذه التقنية ([1]).

يتضح مما سبق إمكانية تطبيق العقود الذكية في السعودية ومصر ضمن القواعد العامة للعقود رغم عدم وجود تشريعات خاصة بها حتى الآن. إلا أن هناك بعض التحديات مثل القيود على تداول العملات المشفرة ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة وضعف البنية التحتية التقنية، مما يتطلب سن تشريعات خاصة وتطوير البنية التحتية ونشر الوعي لتسهيل تبني العقود الذكية والاستفادة منها في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني.

[1] سامح جابر، "أهمية التوعية بالتقنيات الحديثة"، مجلة التحول الرقمي، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢١م، ص٥٠-٦٠.

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث موضوعاً ذا أهمية كبيرة، وهو حماية المستهلك الإلكتروني في ظل التطور الهائل الذي شهده التعاقد عبر الإنترنت. وقد أظهرت الدراسة التحديات التي تواجه المستهلك في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، سواء من حيث المخاطر أو الثغرات التشريعية، كما بيّن الدور الذي يمكن أن تلعبه العقود الذكية في تعزيز حماية المستهلك من خلال ما تتمتع به من خصائص فنية متقدمة. وفي الختام، فإن هذا الموضوع يستدعي مزيداً من البحث والدراسة، لوضع الحلول والآليات الكفيلة بتوفير الحماية القانونية اللازمة للمستهلكين خلال تعاملاتهم الإلكترونية، وهو ما يتطلب جهوداً مشتركة على المستويين المحلي والإقليمي، واجمالا توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

أولاً: النتائج

١- توفر العقود الذكية مستوى عالٍ من الشفافية والأمان في إتمام المعاملات التعاقدية الإلكترونية، كما تتميز بالتنفيذ الآلي واللامركزية واستحالة تعديلها بعد التنفيذ، مما يُعزز حماية حقوق المستهلك الإلكتروني.

٢- ساهمت العقود الذكية في تطوير التجارة الإلكترونية من خلال توفير بيئة آمنة للمعاملات وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، ومن المتوقع أن تنتشر في مجالات أخرى مثل الخدمات المالية والموارد البشرية.

٣- تواجه حماية المستهلك السعودي والمصري تحديات قانونية تتمثل في غياب آليات فعالة لتسوية المنازعات وثغرات تشريعية، مما يستدعي إصدار تشريعات جديدة أكثر شمولية وفاعلية.

٤- يوجد تشابه بين النظام السعودي والقانون المصري في حماية المستهلك، لكن النظام السعودي يفتقر لقانون موحد وتشديد العقوبات، بينما يحتاج القانون المصري إلى تطوير آليات تسوية المنازعات.

٥- تُسهم العقود الذكية في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني من خلال توفير الشفافية والأمان وسرعة إتمام المعاملات، لكنها تواجه بعض التحديات التي ينبغي بذل جهود لتذليلها.

٦- يمكن تطبيق العقود الذكية في السعودية ومصر ضمن القواعد العامة للعقود، لكن تواجه تحديات تتطلب سن تشريعات خاصة وتطوير البنية التحتية التقنية ونشر الوعي.

٧- كلا النظامين السعودي والمصري قد حققا تقدماً في حماية المستهلك، لكن لا تزال هناك ثغرات تشريعية تحد من فاعلية هذه الحماية، ورغم وتميز القانون المصري بشمولية وتفصيل النصوص الخاصة بحماية المستهلك، وفرض عقوبات رادعة على المخالفات، ووجود جهة مستقلة متخصصة لحماية المستهلك، وتنظيم أفضل لقواعد الإعلان، الا ان النظامان بحاجه إلى مزيد من التطوير لسد الثغرات ورفع مستوى حماية المستهلك.

٨- مصر والمملكة العربية السعودية بحاجة إلى جهود تشريعية وتقنية وتوعوية لتسهيل تطبيق العقود الذكية والاستفادة منها في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني.

ثانياً: التوصيات

- التوصيات المقترحة للمنظم السعودي

١. سن قانون موحد شامل لحماية المستهلك يضم جميع النصوص المتعلقة بهذا الشأن من مختلف الأنظمة.
٢. إنشاء محاكم متخصصة للنظر في المنازعات الالكترونية بين المستهلك والتاجر.
٣. تشديد العقوبات على انتهاك حقوق المستهلك وفرض غرامات رادعة على المخالفين.
٤. إنشاء مركز وطني لحماية المستهلك يتولى التوعية وتلقي الشكاوى ومتابعة القضايا.

ـ التوصيات المقترحة للمشرع المصري

١. إنشاء محاكم متخصصة للفصل السريع في المنازعات الإلكترونية المتعلقة بالمستهلك.
٢. تعديل قانون حماية المستهلك لتشديد العقوبات على المخالفات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.
٣. إلزام التجار الإلكترونيين باستخدام العقود الذكية لضمان حقوق المستهلكين.

ـ توصيات عامة

١. إصدار تشريعات وقوانين تضمن حقوق المستهلك وتفرض عقوبات رادعة على المخالفين.
٢. إنشاء محاكم وهيئات قضائية متخصصة للنظر بسرعة في قضايا وشكاوى المستهلكين.
٣. توعية المستهلكين بحقوقهم وآليات الدفاع عنها من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.
٤. تشجيع استخدام التقنيات الحديثة كالعقود الذكية لضمان حقوق المستهلك في التعاملات الإلكترونية.

قائمة المراجع

- **المصادر العربية**

- البكري، علي حسن. "التكييف القانوني للعقود الذكية: دراسة مقارنة". مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد ٨، ٢٠١٩
- البنداري. مصطفى، "العقود الذكية: مزايا التكلفة والكفاءة"، مجلة كلية الحقوق بجامعة المنصورة، العدد ٦٧، ٢٠٢٠.
- الجمال، سمير حامد، "التنظيم القانوني للعقود الذكية"، مجلة كلية الحقوق - جامعة الزقازيق، العدد ٩٥، ٢٠١٩.
- الخطيب. محمد عرفان، "التعويض التلقائي في العقود الذكية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٧، ٢٠٢٠.
- الخطيب، محمد عرفان. "تحديات العقود الذكية: دراسة تأصيلية مقارنة". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠.
- الخطيب، محمد عرفان، "العقود الذكية وتطبيقاتها القانونية"، دار وائل للنشر، ٢٠٢٠.
- الرومي. محمد أمين، "التنظيم القانوني للعقود الذكية"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٤، ٢٠٢١.
- السرحان، محمد خلف. "العقود الذكية وأثرها في العلاقات التجارية الدولية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٨
- السيد عبد العزيز، "ثقافة التعامل مع العملات الرقمية"، مجلة الاقتصاد الإلكتروني، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢١م.
- السيد، محمود. تطوير آليات تسوية المنازعات الإلكترونية في مصر. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠١٨، المجلد ٥، العدد ٣.
- الشمري، طلال. "تطبيقات العقود الذكية في مجال التأمين". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الكويت، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠١٨.

- الشهابي، عادل. "النظام القانوني للعقود الذكية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد الأول.
- الصديق. أحمد، "التنظيم القانوني للعقود الذكية في المملكة"، مجلة العدل، ٢٠١٩م.
- العاني، عمر سعد. "الطبيعة القانونية للعقود الذكية". مجلة الحقوق - جامعة الكويت، المجلد ٤٣، العدد ٢، ٢٠١٩.
- العتيبي، سلطان، حماية المستهلك الإلكتروني. مجلة الاقتصاد،٢٠٢٠
- الغامدي، سعد. الحماية الجنائية للمستهلك في النظام السعودي. مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢٢.
- الفارس، نواف. جرائم الغش التجاري في نظام حماية المستهلك. مجلة كلية الحقوق جامعة الملك سعود، ٢٠٢١. المجلد ٣٤، العدد ٢.
- القليوبي، سميحة. النظام القانوني للعقود الذكية: دراسة مقارنة. المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٠.
- الموسى، عبد الله. حماية المستهلك في النظام السعودي. مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٢٠.
- أحمد، خالد. جرائم الغش التجاري الإلكتروني. مجلة الحقوق، ٢٠٢١، المجلد ١٠، العدد ٤.
- أحمد، سارة، "آليات إنهاء العقد الذكي"، مجلة كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، العدد ٩٥، ٢٠١٩.
- أحمد، سامي، أثر العقود الذكية على تكاليف المعاملات التجارية الإلكترونية. مجلة الاقتصاد والأعمال، ٢٤(٣)، ٢٠٢١
- أديب، عمرو، "التحديات القانونية للعقود الذكية"، مجلة كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد ٥٧، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٩م
- أمين، محمد، "مخاطر أمن المعلومات في العقود الذكية"، مجلة أمن المعلومات، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٢م

- آل سعود، مشعل. التجارة الإلكترونية في السعودية: التحديات والحلول. مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.
- بيومي، عبد الفتاح، "حماية حقوق المستهلك في العقود الذكية"، دار الفكر والقانون، ٢٠٢١
- جابر، سامح، "أهمية التوعية بالتقنيات الحديثة"، مجلة التحول الرقمي، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢١م.
- حمدي، عمر، "الجوانب القانونية للعقود الذكية"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٢٠.
- حمدي، عمرو، "تحديات توظيف تقنية البلوك تشين"، مجلة الاقتصاد الرقمي، المجلد ٣، العدد ١، يناير ٢٠٢١م
- زكي، محمود جلال. "عقود التجارة الإلكترونية في القانون المصري". دار النهضة العربية، القاهرة.
- سالم، أحمد. "دور العقود الذكية في حماية حقوق المستهلك الإلكتروني". مؤتمر التجارة الإلكترونية، جامعة الإمارات، ٢٠٢١.
- سعيد، أحمد أمن المعاملات التجارية باستخدام العقود الذكية. مجلة التجارة الإلكترونية، ٢٣(٥).٢٠٢٠.
- سعيد، أسامة. "تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها في مجال الملكية الفكرية". مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٢.
- شرف الدين. أحمد، "الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني"، مجلة كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، العدد ٩٥، ٢٠١٩.
- شرف الدين، أحمد، "العقود الذكية وتطبيقاتها"، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.
- علي أحمد، "المخاوف من التقنيات الحديثة"، مجلة المستقبل الرقمي، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٠م.

- علي، السيد محمد "إثبات العقد الذكي أمام القضاء"، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد ١٥، ٢٠١٩
- علي، أحمد. "العقود الذكية كآلية لضمان نزاهة الانتخابات". مؤتمر التصويت الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٢١.
- علي، أحمد. "العقود الذكية وتطبيقاتها المستقبلية في إدارة الموارد البشرية"، مؤتمر التوظيف الإلكتروني، الرياض، ٢٠٢٢.
- علي، أحمد. "أمن وخصوصية البيانات الطبية باستخدام البلوك تشين". مجلة الحاسبات والمعلوماتية، مجلد ١٠، عدد ١، ٢٠٢١.
- علي، أسامة. "تطبيقات البلوك تشين في مجال الشحن والنقل". مجلة الحاسوب والتقنية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٢.
- علي، خالد. "مستقبل العقود الذكية في القطاع المصرفي"، مؤتمر الصيرفة الرقمية، القاهرة، ٢٠٢٠.
- علي، خالد. دور العقود الذكية في تيسير عمليات الدفع الإلكتروني. مجلة الدفع الإلكتروني، ١٥(٤).٢٠٢٢.
- علي، عمر، دور العقود الذكية في حماية المستهلك الإلكتروني". المؤتمر العربي للتجارة الإلكترونية، القاهرة، ٢٠٢٢.
- علي، محمود. تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي. ورقة مقدمة في مؤتمر التجارة الإلكترونية العربي، القاهرة، مصر٢٠٢٢.
- عمر، أحمد. "العقود الذكية والتحديات التشريعية". مجلة القانون والمعلوماتية، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٢٢.
- لطفي، أحمد السيد، "مدخل إلى العقود الذكية"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٢١
- مجاهد. أسامة أبو الحسن، "الحماية القانونية للبيانات الشخصية في العقود الذكية"، مجلة

الدراسات القانونية، المجلد ١٣، ٢٠٢٠.

- محمد، خالد. التجارة الإلكترونية والحماية القانونية للمستهلك. دار النهضة العربية، ٢٠٢١
- محمد، رشا. قانون حماية المستهلك المصري. دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩
- هاني عادل، "البنية التحتية الرقمية لدعم تقنية البلوك تشين"، مجلة الحوسبة والاتصالات، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٢م
- هبة رضا، "حماية حقوق المتعاقدين في العقود الذكية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ١٠، العدد ٢، أبريل ٢٠٢٠م

الأنظمة والقوانين

- قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٢ مكرر (أ) في ١٥ يوليو ٢٠٠٦.
- نظام حماية المستهلك السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٣١هـ.
- نظام مكافحة الغش التجاري السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٩ وتاريخ ٢٨/٥/١٤٢٩هـ.

المصادر الأجنبية

- **Lee Kuo Chuen, D. (Ed.). (2019). Handbook of Digital Currency: Bitcoin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data. Academic Press.**
- **Mik, E. (2017). Smart contracts: terminology, technical limitations, and real-world complexity. Law, Innovation and Technology, 9(2)**
- **Mik, Eliza. "Smart contracts: terminology, technical limitations and real-world complexity." Law, Innovation and Technology 9.2 (2017)**
- **Savelyev, A. (2017). Contract law 2.0: 'Smart 'contracts as the beginning of the end of classic contract law. Information & Communications**

Technology Law, 26(2)

- **Tan, D. J., & Ong, K. L. (2019, November). An analysis of key contractual issues in blockchain smart contracts. In International E-Banking, E-Commerce, and Mobile Commerce Conference (p. 43). Academic Conferences International Limited.**
- **Zheng, Z., Xie, S., Dai, H., Chen, X., & Wang, H. (2017, June). An overview of blockchain technology: Architecture, consensus, and future trends. In 2017 IEEE international congress on big data (Big Data congress)**